

(أكذوية التكامل الاقتصادي بين لبنان وسوريا)

"صرخة المزارعين تغضب الارض وتؤلم الوطن" - "النهار ١٥ شباط"

بقلم الدكتور ايلي بشوعي

الزراعة في لبنان حاليا، جهد دون نتيجة وعرق من غير ظفر وأستثمار بلا مردود، فقد انهارت اسعار منتجاتها وترددت اوضاعها بشدة منذ تعرضت بفعل السياسة الاقتصادية المطبقة التي اغفلت تكلفتها وطبيعة انتاجها، لمنافسة شبه اغراقية.

فعلى أثر اجتماعات الدورة الرابعة لهيئة المتابعة والتنسيق التي انعقدت في دمشق يومي ١١ و ١٢ تشرين الاول ١٩٩٩ برئاسة رئيسي مجلس الوزراء السوري واللبناني وفي حضور عدد كبير من الوزراء السوريين واللبنانيين. وبينهم وزراء الزراعة والاقتصاد والمال، وتقرر اطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ذات المنشأ الوطني بين البلدين ابتداءً من ١٢-١٠-١٩٩٩. وتفيد بعد هذا التاريخ والمنتجات الزراعية والنباتية والحيوانية المتبادلة من أعاء كلي من الرسوم الجمركية، ماعدا لائحة من هذه المنتجات تفيد عند تبادلها من خفض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ في المئة اعتباراً من ١٢-١٠-١٩٩٩ على ان تخفض ١٠ في المئة سنويا حتى تلغى كلياً في ١٢-١٠-٢٠٠٤. وتتضمن هذه اللائحة الدواجن والحليب والالبان والاجبان والبيض والبطاطا والبندورة والبصل والخيار والزيتون والموز والحمضيات والعنب والبطيخ والتفاح والاجاص وزيت الزيتون.

المساحة القابلة للزراعة في سوريا نحو ستة ملايين هكتار في مقابل مليون هكتار في لبنان.

اما المساحات المزروعة في سوريا فتصل الى ٤,٧ ملايين هكتار من أصلها ١,١٣ مليون هكتار من اراضي المروية، بينما تسجل المساحات المزروعة في لبنان ٣٢٠ الف هكتار منها ٨٣ الف هكتار فقط اراض مروية. في مجال انتاج الفاكهة، يلاحظ فائض مهم، أي زيادة نسبة العرض على الطلب في انتاج معظم اصنافها في البلدين. فالزائد السنوي لأنتاج العنب مثلاً في سوريا، يبلغ معدل ٩٠ الف طن في سوريا و ٣٠ الف طن في لبنان. وفائض انتاج التفاح في سوريا يبلغ ٨٣ الف طن في مقابل ٣٤ الف طن في لبنان. وفائض المشمش الفا طن في سوريا و ٢٠ الف طن في لبنان. وفائض الكرز ٨ الاف طن في سوريا و ٧ الاف طن في لبنان. وفائض الدراق الفا طن في سوريا وسبعة الاف طن في لبنان. فائض الحمضيات ٢٨٧ الف طن في سوريا و ١٣٢ الف طن في لبنان. بالنسبة الى الموز هناك نقص ٤ الف طن في سوريا وفائض في لبنان يصل الى ٢٥ الف طن.

في ميدان الزراعات الحقلية، يسجل انتاج البطاطا السنوي في سوريا فائضاً قدره ٥١ الف طن وفي لبنان ١٤٣ الف طن. بينما زائد القمح في سوريا هو ١,١٣ مليون طن والنقص في لبنان ٣٨٠ الف طن. كذلك بالنسبة الى العدس والبطيخ أذ يبلغ فائضهما في سوريا ٧٢ الف طن و ٩٣ الف طن في مقابل نقص في لبنان قدره ٧ الاف طن و ٩ الاف طن. اما القطن الذي لا ينتجه لبنان فيحقق فائضاً سنوياً بنحو ١٨٠ الف طن.

في حقل الخضار، يوجد بعض النقص في انتاجها في لبنان وخصوصاً انتاج البندورة والبصل والثوم الجافين والذي يبلغ بالتتابع ٨ الاف طن، ٤ الاف طن و ١٣ الف طن سنوياً.

اما في دائرة انتاج البذور الزيتية، فيسجل فائض سنوي في انتاج الزيتون في البلدين ١٤ الف طن في سوريا و ٣٥ الف طن في لبنان. اما زيت الزيتون، فهناك فائض منه يقدر ب ٣٥ الف طن في سوريا واكتفاء في لبنان. وفي ميدان الانتاج الحيواني يلاحظ في لبنان نقص كبير في انتاج اللحوم الحمراء والحليب الطازج والجبنه البيضاء، بينما يسجل فائض بسيط في انتاجها في سوريا. اما فائض البيض فيصل الى ١٣٠ الف طن في سوريا ومئة الف طن في لبنان.

وهكذا فأن غالبية الفائض في الانتاج الزراعي السوري يقابله فائض في الانتاج الزراعي اللبناني(....)

فائض الانتاج الزراعي وتفاوت كلفة هذا الانتاج يفرضان نمطا مختلفا لتبادل المنتجات الزراعية اللبنانية مع الدول المجاورة. وأي سياسة زراعية يجب ان تكون انتقائية لا معممة تعتمد نظام الحصص في التبادل، وتعبوية في تحركاتها ومتطورة في رؤيتها. وفي ضوء ما تقدم بعض المنتجات الزراعية فقط يمكن تبادلها مع سوريا وبكميات محدودة كالموز والقمح والعدس والبطيخ والقطن وبعض الخضر واللحوم والحليب والجبنه. وهذا التمييز مع تحديد الكمية يجب ان يشكل اساس أي اتفاق زراعي تبادلي مع أي دولة عربية. ولكن ان تطلق حرية التبادل بهذه السرعة فهي بلا ريب خطوة متسرة، ولا بد انذنا من مراجعة اتفاقاتنا الزراعية مع الدول العربية المجاورة رحمة بالمزارع والاقتصاد (....).